الأمم المتحدة

DP/2003/21

Distr.: General
27 May 2003
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣

٦-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، نيويورك

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

تقرير مدير البرنامج

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بالترتيبات التي وافق عليها المجلس التنفيذي. ويتضمن التقرير تفاصيل خدمات مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين التي قدمها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وقد يرغب المجلس التنفيذي في الإحاطة علما بالتقرير والإعراب عن دعم استمرار تعزيز وإعادة تنظيم موارد مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين.

180603 170603 03-37415 (A)
0337415

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٣
ثانيا – التطورات التي طرأت على إطاري الرقابة والمساءلة في البرنامج الإنمائي	٤-٩	٣
ثالثا – موارد مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء	١٠-١٢	٥
رابعا – مبادرات مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء الرامية إلى تحسين الفعالية والخدمات وخدمة العملاء	١٣-٢٣	٥
خامسا – استراتيجية مراجعة حسابات التنفيذ الوطني	٢٤-٢٦	٨
سادسا – التنسيق مع مكاتب الرقابة في منظومة الأمم المتحدة	٢٧-٢٨	٨
سابعا – المراجعة الداخلية للحسابات وما يتصل بها من خدمات	٢٩-٧٢	٩
ألف – معلومات عامة	٢٩	٩
باء – الخدمات الاستشارية والاستعراضات الإدارية	٣٠-٣١	١٠
جيم – المراجعة الداخلية للمهام ووحدات المقر	٣٢-٣٦	١١
دال – المراجعة الداخلية لحسابات المشاريع التي اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذها واستعراضات تلك المشاريع	٣٧-٤٣	١٢
هاء – المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب القطرية واستعراضاتها	٤٤-٦٤	١٤
واو – متابعة توصيات مراجعة الحسابات	٦٥-٦٦	٢١
زاي – تحليل تقارير مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ الوطني	٦٧-٧٠	٢١
حاء – ملفات التحقيق	٧١-٧٢	٢٢

المرفقات

الأول – مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء: التنظيم والموارد في عام ٢٠٠٢	٢٣
الثاني – تعاريف درجات التقدير الموحدة لمراجعة الحسابات التي يستخدمها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء	٢٥

أولا – مقدمة

١ – يسر مدير البرنامج أن يقدم للمجلس التنفيذي التقرير السنوي السابع عن خدمات مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين التي قدمها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٢ – وخلال عام ٢٠٠٢، قدم مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء خدمات مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويتعلق الفصل ثانيا والمرفق الأول من هذا التقرير بهذه المنظمات الثلاث جميعها. بيد أن المناقشات التفصيلية لأنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين التي اضطلع بها نيابة عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان ترد في تقريرين منفصلين يقدمهما إلى المجلس التنفيذي في دورته الحالية المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2003/3) والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2003/22).

٣ – واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، لن يقدم مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء خدمات المراجعة الداخلية للحسابات لصندوق الأمم المتحدة للسكان حيث أن الصندوق اضطلع بنفسه بالمسؤولية عن هذه المهمة.

ثانيا – التطورات التي طرأت على إطاري الرقابة والمساءلة في البرنامج الإنمائي

٤ – تشمل الأدوات التنظيمية الرئيسية لإطار الرقابة والمساءلة، بالإضافة إلى مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، لجنة الاستعراض والرقابة الإداريين وفريق الرقابة. وفضلا عن ذلك، يقوم مكتب الدعم القانوني ودعم المشتريات بدور رئيسي فيما يتعلق بإدارة نظام العدالة الداخلية.

٥ – ويشمل التطوران الرئيسيان اللذين طرأ في عام ٢٠٠٢ مواصلة التحسينات في نظام العدالة الداخلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإنشاء لجنة لمنع الاحتيال. وفيما يلي بيان موجز لهذه التطورات. ويرد أيضا بيان موجز عن مركز آليتي الإشراف الرئيسيتين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الاستعراض والإشراف الإداريين وفريق الرقابة.

التحسينات في نظام العدالة الداخلية

٦ – كما ورد في تقرير السنة الماضية، تم اتخاذ تدابير رئيسية لتعزيز نظام العدالة الداخلية أسفر عنها استعراض أنجز في آذار/مارس ٢٠٠١. واضطلع مكتب الدعم القانوني ودعم المشتريات بدور قيادي في تنقيح واستكمال الإجراءات التأديبية، محددا حقوق والتزامات

الموظفين والإدارة في التحقيق في القضايا التأديبية ومعالجتها. وتم وضع سياسة جديدة و لم تتم بعد الموافقة عليها. وتشمل الخطوات التالية صياغة سياسة تتعلق بالإبلاغ السري عن حالات التجاوزات المشبوهة.

إنشاء لجنة منع الاحتيال

٧ - كما أبلغ ذلك إلى المجلس التنفيذي في الوثيقة DP/2003/6، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجنة لمنع الاحتيال. ويرأس هذه اللجنة مدير مكتب الدعم القانوني ودعم المشتريات. وتقوم حاليا اللجنة، دعما لمبادرة الأمم المتحدة وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بإعداد استراتيجية لمنع الاحتيال للمنظمات الثلاث ستنتهي منها في آخر عام ٢٠٠٣.

فريق الرقابة

٨ - أنشأ مدير البرنامج فريق الرقابة في عام ٢٠٠٠ لتعزيز أدوار الرقابة المتميزة التي يضطلع بها كل من فريق دعم العمليات ومكتب التقييم، وتنسيق تلك الأدوار مع دور مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء إلى أقصى حد ممكن. وتواصل الوحدات الثلاث التي يتكون منها هذا الفريق تنسيق أعمالها بهدف تعزيز الصلات التي تربط بين مختلف أدوات الرقابة. ومن النتائج الرئيسية التي حققها الفريق منذ عام ٢٠٠١ وضعه مجموعة من المؤشرات لأداء المكاتب القطرية، بالاستناد إلى نتائج أنشطة الرقابة في كل وحدة من الوحدات الثلاث. ويستخدم كبار مديري البرنامج الإنمائي هذه المؤشرات لتعزيز المساءلة عن الأداء الجيد والضعيف.

لجنة الاستعراض والرقابة الإداريين

٩ - أنشئت لجنة الاستعراض والرقابة الإداريين لتضمن لمدير البرنامج أن إطار المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بصورة فعالة. وفي حين يعمل فريق الرقابة على المستوى التنفيذي، تعمل لجنة الاستعراض والرقابة الإدارية على مستوى أكثر استراتيجية. ويرأس اللجنة مدير البرنامج المساعد، وتشمل عضويتها وكيل الأمين العام لشؤون مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومدير البرنامج المعاون، ومدير مكتب الإدارة؛ ومدير مكتب الدعم القانوني ودعم المشتريات؛ ورؤساء فريق الرقابة؛ وممثلي المكاتب الإقليمية. وعقدت اللجنة اجتماعا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ لاستعراض نتائج عملية تعديل توجه مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء.

ثالثا – موارد مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء

١٠ – يواصل مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء العمل بصورة لا مركزية، وتعمل بعض الأقسام التابعة له في المقر ويعمل البعض الآخر في الميدان. ويشمل وجوده في الميدان ثلاثة مراكز إقليمية لخدمات مراجعة الحسابات ومكتبين فرعيين. وخلال هذا العام تم نقل واحد من المراكز الإقليمية لخدمات مراجعة الحسابات من زمبابوي إلى جنوب أفريقيا.

١١ – وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بلغ عدد الوظائف المأذون بها في مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء ٤٤ وظيفة، وهو نفس عدد وظائفه في السنة الماضية. ويتضمن المرفق الأول تفاصيل عن الأنشطة المتعلقة بالموارد والموظفين التي جرت خلال السنة.

١٢ – وستسفر نتائج عملية تعديل توجه مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء عن نتائج هامة اعتبارا من عام ٢٠٠٣ وذلك فيما يتعلق بهيكل المكتب وعدد وظائفه. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات المفصلة بشأن نتائج عملية تعديل التوجه في الفقرات من ١٧ إلى ٢٣.

رابعا – مبادرات مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء الرامية إلى تحسين الفعالية والخدمات وخدمة العملاء

نهج جديد في مراجعة الحسابات

١٣ – أنشأ البرنامج الإنمائي في آب/أغسطس ٢٠٠١ فرقة عمل لتستعرض وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات. واقترح مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء إجراء تعزيزات كبيرة في النهج الذي يتبعه في مجال مراجعة الحسابات وذلك استجابة للتعليقات والاقتراحات المقدمة من المشتركين في فرقة العمل ومديري المكاتب القطرية. وفي عام ٢٠٠٢، أشرف المكتب على بعض جوانب هذا النهج الجديد، ومنها:

(أ) تزويد المكاتب القطرية بمعايير مراجعة الحسابات لتحسين الشفافية وتشجيع المكاتب على إجراء تقييمات ذاتية منتظمة للأداء؛

(ب) الانتهاء من إعداد مشاريع التقارير الرسمية في غضون أربعة أسابيع بعد إنجاز العمل الميداني؛

(ج) الحد من عدد التوصيات بثلاثين توصية لكل تقرير مراجعة حسابات؛

(د) تنقيح النظام الموحد لتقييم المكاتب؛

(هـ) إجراء تقييمات متوازنة للأداء بدلا من التركيز على النتائج السلبية فقط؛

(و) توسيع نطاق مراجعة الحسابات لتشمل كامل مجموعة الأنشطة القطرية التي تغطي الجوانب البرنامجية وكذلك المالية والإدارية.

١٤ - ومن بين عمليات مراجعة الحسابات الـ ٤٢ التي أجريت في عام ٢٠٠٢، شملت ثمان منها جميع جوانب النهج الجديد. وفي حين كانت التعليقات الواردة من المكاتب القطرية إيجابية عموما، لا تزال هناك مشكلة قائمة تتمثل في أن نطاق عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية تحتاج إلى زيادة التوضيح كما أن مؤهلات بعض موظفي مراجعة الحسابات في مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء لا تلائم تماما النهج الجديد.

١٥ - ولمعالجة هذه المشاغل وكفالة حصول مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، عند قيامه بعمله، على الولاية والتنظيم والموارد الضرورية لتحقيق أقصى قدر ممكن من قيمته المضافة للبرنامج الإنمائي، بادر المكتب بإجراء عملية تمثلت في تعديل التوجه في آب/أغسطس ٢٠٠٢ أسفرت عن استعراض شامل لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات. وفيما يلي بيان بالنتائج الرئيسية لهذه العملية بالإضافة إلى وصف موجز للعملية ذاتها.

عملية تعديل التوجه

١٦ - نفذ فريق مستقل عن مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء عملية تعديل التوجه. وتكون الفريق من موظفين من البرنامج الإنمائي ومدير المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة. وأنجز فريق الاستعراض تحليلا دقيقا، وشمل ذلك إجراء مقابلات مع موظفي المكتب وأصحاب المصلحة الرئيسيين خارجه.

١٧ - وشملت التوصيات الرئيسية التي قدمها الفريق والتي وافق عليها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، إزالة حلقات العمل المتعلقة بالتقييم الذاتي للرقابة؛ بإضافة وظيفة لتقييم مخاطر المؤسسة؛ ووقف استخدام شركات المحاسبة العامة لإجراء عمليات المراجعة الداخلية للحسابات في المكاتب القطرية؛ وتعيين موظفي مراجعة حسابات ذوي خبرة واسعة النطاق، لا سيما الإلمام بأنشطة البرنامج الإنمائي؛ وتعزيز التحقيق، وضمان الجودة، ووظائف مراجعة الحسابات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٨ - وسيسفر تنفيذ التوصيات على إجراء تغييرات كبيرة في الهيكل التنظيمي. وسيصبح قسم الاستعراض والتحليل الإداريين هو قسم التحقيقات. وسيجري تعزيز موارد التحقيق عن طريق تحويل وظيفة حالية للاستعراض الإداري (من الرتبة ف - ٣) ووظيفة قائمة لمتخصص في مراجعة الحسابات (من الرتبة ف - ٤) إلى وظيفتي محقق. وسيكون نتيجة ذلك إنشاء قسم مخصص للتحقيق يتكون من رئيس (الرتبة ف - ٥)، وثلاثة محققين

(الرتبتان ف – ٤/ف – ٣ ومساعد إداري). وتشمل التغييرات الهامة الأخرى إنشاء وظيفة جديدة موظف للتحقق من الجودة (الرتبة ف – ٤)؛ وتحويل وظيفة قائمة لمتخصص في مراجعة الحسابات إلى وظيفة متخصص في مراجعة الحسابات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ورفع مستوى الوظائف التي يشغلها حاليا الموظفون الوطنيون؛ والاستعاضة عن الأنشطة الحالية للعقود محدودة المدة بوظائف يشغلها موظفون وطنيون.

١٩ – وسيتم تعزيز الطابع المتعدد التخصصات لاختصاصيي مراجعة الحسابات من خلال تعيين موظفين في البرنامج الإنمائي من ذوي الخبرة للاضطلاع بإدارة ورصد أنشطة البرنامج. وسيتم إنشاء ما مجموعه ٦ وظائف من الرتبة ف – ٤ لهذا الغرض في حدود ما تسمح به الموارد الحالية. وستكون هذه الوظائف تناوبية لكفالة إلمام الموظفين بأنشطة برامج البرنامج الإنمائي بصورة متعمقة.

٢٠ – وسيتم توسيع نطاق عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية لتشمل أولويات المنظمة الجديدة. وسيتم تقييم الأداء في اثني عشر مجالا منها: البرنامج على الصعيد القطري؛ وإدارة المكاتب؛ وتبادل المعلومات؛ والشراكات وحشد الموارد؛ وتقديم الدعم إلى تنسيق الأمم المتحدة؛ والخدمات الاستشارية وخدمات الدعوة؛ وخدمات التطوير؛ وإدارة الموارد البشرية؛ والشراء؛ والموارد المالية؛ والإدارة العامة؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستقيم عمليات مراجعة الحسابات مدى اقتناء الموارد واستخدامها فيما يتعلق بالتوفير والفعالية ولمعرفة ما إذا كانت الإدارة قد أنشأت آليات لإجراء رصد وتقييم دقيقين من أجل معرفة ما إذا كانت البرامج تحقق الأهداف المقررة.

٢١ – وسيتم تمويل الوظائف الجديدة المبينة أعلاه في المقام الأول من الوفورات الناشئة عن نقل مركز إقليمي لخدمات مراجعة الحسابات، ومدى توفر الأموال المستخدمة سابقا لأغراض عقود الأنشطة المحدودة المدة، ووقف استخدام شركات المحاسبة العامة لإجراء كامل عمليات المراجعة الداخلية للحسابات للمكاتب القطرية.

٢٢ – ومن الآثار الهامة التي ستترتب على وقف استخدام شركات المحاسبة العامة لإجراء كامل عمليات مراجعة حسابات للمكاتب القطرية انخفاض وتيرة تغطية مراجعة الحسابات. بيد أن مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء يعتقد أن انخفاض الوتيرة سيعوض عنه بتحسين الجودة وتوسيع نطاق عمليات مراجعة الحسابات. وعموما فإن كل مكتب من المكاتب التابعة للبرنامج الإنمائي سيجري عملية مراجعة داخلية شاملة للحسابات مرة كل أربع أو خمس سنوات.

٢٣ - واستعرضت لجنة الاستعراض والرقابة الإداريين النتائج المبينة أعلاه وقبلتها وكذلك فعل كبار المسؤولين الإداريين في البرنامج الإنمائي. وسيشمل تقرير ميزانية البرنامج الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التغييرات التي تستلزم موافقة المجلس التنفيذي.

خامسا - استراتيجية مراجعة حسابات التنفيذ الوطني

٢٤ - اتخذ مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء خطوات حاسمة لمعالجة المشاغل التي أعرب عنها مجلس مراجعة الحسابات في تقريريه عن فترتي السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١. وشملت التدابير التي اتخذها خلال عام ٢٠٠٠: '١' تقديم التوجيه على نطاق واسع إلى المكاتب القطرية لمساعدتها على تقييم قدرات المكاتب الوطنية لمراجعة الحسابات و/أو الشركات الخاصة لمراجعة الحسابات؛ '٢' تقديم توجيهات شاملة تتعلق باختصاصات عمليات مراجعة الحسابات، فضلا عن شكل تقارير مراجعة الحسابات وآراء مراجعي الحسابات؛ و '٣' تنقيح المعايير المتعلقة باختيار المشاريع التي ينبغي مراجعة حساباتها والتي تعكس توصيات مجلس مراجعي الحسابات بالتحول إلى نهج قائم على المجازفة. وسيتحقق التأثير الكامل لهذا التوجيه عند مراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطني لعام ٢٠٠٣.

٢٥ - ويتمشى التوجيه المذكور أعلاه مع التوصيات التي قدمتها فرقة العمل بشأن ممارسات المانحين التابعة للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويتعاون أيضا مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء مع فرق عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق من أجل تنسيق ممارسات مراجعة الحسابات داخل البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف.

٢٦ - وأخيرا، يواصل مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء تعزيز دوره الرقابي فيما يتعلق بعملية مراجعة الحسابات السنوية. وقام المكتب رسميا بتقييم أداء كل مكتب من المكاتب القطرية باستخدام معايير من قبيل استلام تقارير مراجعة الحسابات في المواعيد المحددة، ونطاق عمليات مراجعة الحسابات، ومدى ملاءمة خطة مراجعة الحسابات، ومدى ملاءمة إجراءات المتابعة التي تتخذها المكاتب القطرية.

سادسا - التنسيق مع مكاتب الرقابة في منظومة الأمم المتحدة

٢٧ - ينسق مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أنشطته مع أعضاء نظام الرقابة للأمم المتحدة الأوسع نطاقا، بما في ذلك مجلس مراجعة الحسابات، ووحدة التفتيش

المشتركة، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكاتب المراجعة الداخلية لحسابات مؤسسات الأمم المتحدة. وتشمل الأنشطة الجارية تنسيق أنشطة مراجعة الحسابات مع مجلس مراجعة الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية والتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن أنشطة التحقيق. وعلاوة على ذلك، يشارك مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بانتظام في الاجتماعات السنوية لممثلي مكاتب مراجعة الحسابات الداخلية التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وآخرها الاجتماع الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٢٨ - وشملت الأمثلة على هذا التعاون في عام ٢٠٠٢: (أ) التشاور مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الصلاحيات فيما يتعلق بمراجعة حسابات المشاريع في شمال العراق، (ب) المشاركة في عملية مراجعة مشتركة لحسابات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ويكفل التعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية معالجة مشاغل البرنامج الإنمائي خلال إجراء عمليات مراجعة الحسابات على مستوى المنظومة. وفضلا عن ذلك، يعزز هذا التعاون تبادل أفضل الممارسات والتواصل بين المنظمتين.

سابعا - المراجعة الداخلية للحسابات وما يتصل بها من خدمات

ألف - معلومات عامة

٢٩ - بوجه عام لم يتغير مستوى نواتج المراجعة الداخلية للحسابات وما يتصل بها من خدمات نسبيا بالمقارنة مع مستواه في العام الماضي. ويلخص الجدول ١ نتاج مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء لعام ٢٠٠٢.

الجدول ١

خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية المقدمة في عام ٢٠٠٢

	الخدمات الجارية (اعتبارا من ٢٠٠٢/١/١)	المشاريع التي بدأ العمل فيها	التقارير الصادرة	الخدمات الجارية اعتبارا من ٢٠٠٢/١٢/٣١
البرنامج الإنمائي - الاستعراضات الإدارية والخدمات الاستشارية	١	١	٢	-
البرنامج الإنمائي - المراجعة الداخلية للحسابات/استعراضات المهام/ وحدات المقر	٤	٢	٤	٢
البرنامج الإنمائي - المراجعة الداخلية للحسابات/استعراضات المشاريع	-	٦	٦	-

	الخدمات الجارية (اعتبارا من ٢٠٠٢/١/١)	المشاريع التي بدأ العمل فيها	التقارير الصادرة	الخدمات الجارية اعتبارا من ٢٠٠٢/١٢/٣١
البرنامج الإنمائي – المراجعة الداخلية للحسابات/استعراضات المكاتب القطرية	٩	٤٢	٤٤	٧
المجموع الفرعي: المراجعة الداخلية لحسابات البرنامج الإنمائي/ الاستعراضات	**١٤**	**٥١**	**٥٦**	**٩**
البرنامج الإنمائي – دورات التقييم الذاتي للمراقبة	–	٧	٧	–
البرنامج الإنمائي – تقييم تقارير مراجعة حسابات التنفيذ الوطني	–	١ ٦٦٢	١ ٦٦٢	–
صندوق الأمم المتحدة للسكان – المراجعة الداخلية للحسابات/ الاستعراضات	١٠	٤٣	٤١	١٢
صندوق الأمم المتحدة للسكان – تقييم التقارير الوطنية عن مراجعة حسابات التنفيذ		٥٤٢	٥٤٢	
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع – المراجعة الداخلية للحسابات/الاستعراضات	٥	١٦	١٨	٣
ملفات التحقيق	٣٩	٢٣	٥٠	١٢

باء – الخدمات الاستشارية والاستعراضات الإدارية

٣٠ – يسعى مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء إلى دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال توفير الخدمات الاستشارية في المجالات التي يتمتع فيها المكتب بميزات نسبية. ومع ذلك، فهو يعي احتمال وجود تضارب في المصالح بين أنشطة مراجعة الحسابات والأنشطة الاستشارية. وتشمل الخدمات الاستشارية التي تم الاضطلاع بها في عام ٢٠٠٢ المشاركة في مبادرة المواءمة التي اتخذتها الأمم المتحدة؛ والاشتراك في تسهيل حلقات العمل المتعلقة بإجراءات التنفيذ الوطني؛ والمشاركة، بصفة مستشار، في مجموعة صانعي القرارات المعنية بتكنولوجيا المعلومات التابعة للبرنامج الإنمائي. وكذلك يشارك مدير المكتب في اجتماعات الفريق التنفيذي للبرنامج.

٣١ – وتشمل التقارير الصادرة في عام ٢٠٠٢ استعراضا إداريا لمكتب إقليمي وللمركز الإقليمي لخدمات الموظفين الفنيين المبتدئين. وكان الهدف من استعراض المكتب الإقليمي تقييم إشرافه الإداري على المكاتب القطرية. وتوصل الاستعراض إلى نتيجة مفادها أن

المكتب يمارس مهام الإشراف الموكلة إليه بفعالية بوجه عام. وكان الهدف من استعراض المركز الإقليمي لخدمات الموظفين الفنيين المبتدئين تقييم الأخطار المؤسسية ومدى ملاءمة النظم بعد نقل المركز من نيويورك إلى كوبنهاغن. ووجد الاستعراض أن عملية نقل المركز تمت إدارتها عموما على نحو جيد، وليست هناك مشاكل مؤسسية كبيرة.

جيم - المراجعة الداخلية للمهام ووحدات المقر

٣٢ - تشمل التقارير الصادرة في عام ٢٠٠٢ مراجعة لحسابات المشتريات في مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات، ومراجعة لحسابات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ومكتب منع الأزمات والإنعاش، والوحدة الخاصة لشؤون التعاون التقني بين البلدان النامية.

٣٣ - وأجريت مراجعة حسابات المشتريات في مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات استجابة لقرار كبير موظفي المشتريات بتفويض السلطة لمدير المكتب للتوقيع على عقود الشراء، دون أن تدقق فيها اللجنة الاستشارية المعنية بالمشتريات. وكان الهدف من عملية المراجعة، التي أجرتها شركة للمحاسبة العامة، تحديد ما إذا كان يجري السيطرة على المجازفات بصورة ملائمة، وما إذا كانت ممارسات المكتب في مجال المشتريات تتقيد بالنظامين الأساسي والإداري الماليين للبرنامج الإنمائي وبالتوجيهات المتعلقة بهما. وبينما أصدر المراجعون عددا من التوصيات المهمة لتعزيز الإجراءات، إلا أنهم عموما لم يكتشفوا وجود عيوب كبيرة.

٣٤ - وقام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتنسيق مراجعة حسابات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية. وكان الهدف العام يتمثل في تحديد الاختناقات في تجهيز المدفوعات من صندوق المعاشات التقاعدية، وتقديم توصيات بغية التحسين. ووجد الجزء المتعلق بالبرنامج الإنمائي من عملية مراجعة الحسابات أنه، بينما لا يزال يحدث تأخير محسوس، إلا أن الوقت المستغرق لتجهيز إنهاء خدمة الموظفين قد قصُر إلى حد كبير بالمقارنة مع السنتين السابقتين. ومن بين التوصيات الرئيسية دراسة خيار تقديم وثائق إنهاء الخدمة إلكترونيا، وتحسين عملية متابعة حالة إنهاء خدمة الموظفين.

٣٥ - وأظهرت مراجعة حسابات مكتب منع الأزمات والإنعاش أن المكتب شهد نموا ملحوظا في الآونة الأخيرة، مما سبب ضغطا على الأنظمة والموظفين الموجودين. ومن عوامل التعقيد الإضافية أن كثيرا من الموظفين جُدد ولم يتعودوا على نظم البرنامج الإنمائي وإجراءاته. ونتيجة لذلك كشفت المراجعة أوجه ضعف في الممارسات المتعلقة بالموارد البشرية والمشتريات، تشمل قلة التقيد بمتطلبات التقييم؛ وفي عدد من الحالات الموافقة على

مشاريع دون المرور بعملية رسمية لتقييم المشروع. ولوحظت حالات وافق فيها المكتب، بسبب شدة اعتماده على الموارد غير الأساسية، على طلبات بعض المانحين القيام بمشاريع لا تدخل مباشرة في نطاق اختصاصه، واستخدام متعاقدين من الباطن أوصى به المانحون. وقد اتخذ مكتب منع الأزمات والإنعاش أخيرا خطوات لتحسين قدراته التشغيلية، منها إنشاء وحدة للدعم التشغيلي، تضم أخصائيين في مجال الدعم القطري، ومعاونين للموارد البشرية والبرامج. كما أنشأ لجنة للعقود المحلية ولجنة لاستعراض اتفاقات الخدمات الخاصة.

٣٦ - أما مراجعة حسابات الوحدة الخاصة لشؤون التعاون التقني بين البلدان النامية، فقد بينت أن الوحدة أُسندت إليها مسؤوليات واسعة النطاق، وأنها، نتيجة لذلك لم تُعر الاهتمام اللازم لتعميم المنظور المتعلق بتعاون بلدان الجنوب فيما بينها داخل البرنامج الإنمائي. ومن بين المسائل التشغيلية التي لاحظتها عملية مراجعة الحسابات الغموض في مسؤوليات إدارة عدد من المشاريع التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وأن عددا من المشاريع التي مولها الصندوق الاستئماني بيريز - غيريرو (Perez-Guerrero Trust Fund) لم تتقيد بإجراءات البرمجة العادية للبرنامج الإنمائي. وأشارت مراجعة الحسابات كذلك إلى أن الوحدة الخاصة لم تستفد استفادة تامة من جميع فرص تحصيل إيرادات خارجة عن الميزانية. وقد وافقت إدارة الوحدة الخاصة على اتخاذ تدابير استجابة للملاحظات التي أبداها مراجعو الحسابات.

دال - المراجعة الداخلية لحسابات المشاريع التي اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذها واستعراضات تلك المشاريع

٣٧ - يقوم مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بمراجعة حسابات المشاريع على أساس استثنائي فقط. وجرت العادة عندما ينفذ البرنامج الإنمائي المشاريع مباشرة، على أن يقوم مكتب مراجعة الحسابات بمراجعة نفقات المشروع كجزء من مراجعته العامة لأنشطة المكتب. ومع ذلك، وبالنسبة للمشاريع التي تنطوي على مستوى مرتفع من النفقات أو حيث يلاحظ وجود مشاكل أخرى، يقوم مكتب مراجعة الحسابات بعمليات مراجعة خاصة لحسابات المشاريع، سواء مباشرة أو عن طريق شركات عامة للمحاسبة. وفي عام ٢٠٠٢ صدرت ثلاثة تقارير مراجعة حسابات تغطي مشروعين في كمبوديا وتسعة مشاريع في تيمور الشرقية، و ٣٢ مشروعا في شمال العراق. وإضافة إلى ذلك أجريت مراجعة لخمسة مشاريع منفذة وطنيا بطلب من مكتب البرنامج الإنمائي ومن الحكومة المعنية.

٣٨ - وتُعرف المشاريع الواقعة في شمال العراق ببرنامج إصلاح شبكة الطاقة الكهربائية. وفي عام ٢٠٠٢ تعاقد مكتب مراجعة الحسابات مع شركة للمحاسبة العامة للقيام بعملية

مراجعة لحسابات المشاريع (تغطي نفقات ٢٠٠١ وأرصدة النقد والموجودات في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢)؛ وكذلك للمراجعة الداخلية لحسابات التشغيل.

٣٩ - وكما أشير إلى ذلك في تقرير مراجعة الحسابات، كانت إحدى العقبات التي واجهتها إدارة البرنامج القيود المفروضة على عدد الموظفين الدوليين الداخلين إلى العراق. ولدى إجراء المراجعة كان مجيء ٥٧ موظفا، منهم ٤٨ فنيا متخصصا قد أُجل بانتظار حصولهم على تأشيرة الدخول. وكذلك أكد تقرير مراجعة الحسابات على المجازفة بتكبد خسائر مالية نتيجة عدم التأمين على قدر كبير من الأصول. وكانت إدارة البرنامج على علم بهذه المجازفات، ولكنها أفادت بأن هناك في رأيها مجازفة أكبر تتمثل في عدم وجود المعدات في الموقع عند الاحتياج إليها، مما قد ينتج عنه توقف فوري لأنشطة المشروع. بيد أنه سعيا للحد من أثر الخسائر المحتملة، وزعت الإدارة المعدات في عدة مواقع.

٤٠ - وقدم مراجعو الحسابات عددا من التوصيات لزيادة الشفافية والإنصاف في عملية الشراء، منها: ضمان الاتساق في معاملة استمارات تقديم العروض غير الكاملة؛ تحديد إطار زمني لقبول العقد؛ إيضاح الدافع إلى دعوة شركات إلى تقديم عروض أكثر من مرة بخصوص مشاريع توجد بينها صلة؛ ضمان إصدار أمر شراء واحد فقط عند طلب بضائع من نفس البائع خلال مدة قصيرة. وإضافة إلى ذلك أوصى مراجعو الحسابات بتوظيف مدير موجودات ذي خبرة واسعة في هذا المجال، نظرا للأهمية الاستراتيجية لإدارة قطع الغيار. وأفادت الإدارة بقبولها هذه التوصية.

٤١ - وتعاقد مكتب مراجعة الحسابات في عام ٢٠٠٢ مع شركة للمحاسبة العامة للقيام بمراجعة مالية لتسعة مشاريع (تغطي نفقات عام ٢٠٠١ وأرصدة الموجودات في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢)، ويتولى تنفيذ العقد مباشرة المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في تيمور الشرقية. ولاحظ مراجعو الحسابات عيوبا تشغيلية كبيرة في مجالي المالية والموجودات، وافقت إدارة المكتب على التصدي لها بصورة عاجلة.

٤٢ - وكذلك تعاقد مكتب مراجعة الحسابات مع شركة للمحاسبة العامة للقيام بمراجعة مالية لمشروعين (تغطي نفقات عام ٢٠٠١ وأرصدة النقد والموجودات في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢)، وتولى تنفيذ العقد مباشرة المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كمبوديا؛ وكذلك لإجراء مراجعة داخلية لحسابات الوكالة المنفذة، وهي المركز الكمبودي لإزالة الألغام. وبينت المراجعة أن متابعة التوصيات المقدمة في العام الماضي كانت مرضية. ومن التوصيات الرئيسية الجديدة الموجهة إلى المركز الكمبودي لإزالة الألغام تعزيز وظيفة المراجعة النوعية الداخلية وإدارة الموجودات من المعدات.

٤٣ - وقام مكتب مراجعة الحسابات، بصورة استثنائية، بمراجعة خمسة مشاريع منفذة وطنيا بطلب من المكتب القطري للبرنامج الإنمائي، وبموافقة الحكومة المعنية. وكان الهدف يتمثل في التصديق على التقارير المالية للمشروع للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، واستعراض الهيكل الإداري ونظام المراقبة الداخلية للمشاريع. ووجد المراجعون أن التنفيذ الوطني تم في غياب فهم مشترك لإطار رقابة، مما أدى إلى فراغ في الإدارة والرقابة، حيث أجريت معاملات لم تخضع لا للسياسات الحكومية ولا لسياسات البرنامج الإنمائي. وكذلك لم يُجر تقييم لقدرات الوكالة المنفذة قبل البدء في أنشطة المشروع. ومن ضمن التوصيات المقدمة إعداد دليل يضمن فهما مشتركا لإطار الرقابة؛ وعقد اجتماعات دورية بين الحكومة ومكتب البرنامج الإنمائي لمتابعة المشاكل؛ وإعادة تقييم الملف الحالي للمشاريع الجارية لضمان تماشيها مع أهداف البرنامج القطري. وقد وافقت الحكومة ومكتب البرنامج الإنمائي على تنفيذ التوصيات.

هاء - المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب القطرية واستعراضاتها

٤٤ - خلال عام ٢٠٠٢ أصدر مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء ما مجموعه ٤٤ تقريرا للمراجعة الداخلية للحسابات (٢٩ تقريرا شاملا و ١٥ تقريرا محدود النطاق). وأجرت شركة للمحاسبة العامة تعاقد معها المكتب عمليات المراجعة المحدودة، التي ركزت أساسا على تحديد مدى التقيد بسياسات البرنامج الإنمائي وإجراءاته في مجالات المشتريات والتوظيف والمالية. واحتوت تقارير المراجعة الداخلية الـ ٤٤ على ١ ٣٣٦ توصية، قبلت الإدارة ١ ٢٦٤ (٩٥ في المائة) منها، وتم تنفيذها أو هي قيد التنفيذ. أما التوصيات الـ ٧٢ (خمسة في المائة) الباقية فالمكتب حاليا بصدد استعراضها، وستُعرض على الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي عند اللزوم لاتخاذ إجراءات متابعة.

٤٥ - وقام المكتب بتقييم أداء كل مكتب وفقا لسلم يتكون من ثلاث درجات. حيث تم تحويل سلم التقييم من خمس إلى ثلاث درجات، كجزء من نهج جديد في مراجعة الحسابات قرر المكتب اتباعه، اعتبارا من عام ٢٠٠٢ (انظر المرفق الثاني للاطلاع على تفسير لمعايير التقييم الجديدة، وعلى التعريف الجديد للأداء). ويورد الجدول ٢ توزيع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الـ ٤٤ الصادرة في عام ٢٠٠٢، حسب الإقليم ودرجة التقدير العام.

الجدول ٢

تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام ٢٠٠٢، بحسب المنطقة ودرجة التقدير

المنطقة	مرض	مرض نسبيا	ناقص	المجموع
أفريقيا – مراجعات حسابات كاملة	–	٨	٢	١٠
الدول العربية – مراجعات حسابات محدودة	٣	٣	–	٦
الدول العربية – مراجعات حسابات كاملة	–	–	١	١
آسيا والمحيط الهادئ – مراجعات حسابات محدودة	٦	٣	–	٩
آسيا والمحيط الهادئ – مراجعات حسابات كاملة	١	–	١	٢
أوروبا ورابطة الدول المستقلة – مراجعات حسابات كاملة	٦	١	–	٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – مراجعات حسابات كاملة	٢	٥	٢	٩
المجموع	**١٨**	**٢٠**	**٦**	**٤٤**

٤٦ – وقد انخفض عدد المكاتب الحاصلة على درجة ناقص بالمقارنة مع السنة الماضية – ستة مكاتب في عام ٢٠٠٢ مقابل عشرة في عام ٢٠٠١. وحلل مكتب مراجعة الحسابات العوامل الرئيسية التي أسهمت في تحديد درجة التقدير، بالنسبة لكل من المكاتب الستة الحاصلة على درجة ناقص؛ ولم يعثر على ما يدل على وجود مشاكل نظامية. بل إن العديد من تلك المكاتب تعمل في ظروف صعبة وهي بحاجة إلى آلية إدارية لمعالجة المشاكل التي أشارت إليها مراجعة الحسابات. وكما أعلن في العام الماضي اتخذ مكتب الإدارة خطوات لتوفير هذه الآلية الإدارية. فمثلا في عام ٢٠٠٢ أرسل مكتب الإدارة عدة بعثات إلى المكاتب القطرية، تتكون من موظفين من المقر والمكاتب القطرية، لتقديم مساعدة خاصة.

٤٧ – وكثير من المشاكل المحددة في تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية مشابهة لتلك التي تم تحديدها في السنوات السابقة. ويواصل البرنامج الإنمائي اتخاذ إجراءات لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه المشاكل. ومن الإجراءات الرئيسية تثبيت مجموعة برامج حاسوبية إدارية جديدة، واتخاذ تدابير لزيادة الوعي بالضوابط الداخلية في صفوف موظفي البرنامج، وإجراء استعراض شامل لسياسات البرنامج وإجراءاته. ويرد أدناه وصف مفصل لهذه الإجراءات.

٤٨ – واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما في ذلك تنفيذ برامجيات جديدة للمنظمة، عرضت على المجلس في الوثيقة DP/2001/21. وخلال

عام ٢٠٠٢، أحرز تقدم كبير في تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك اختيار برامجيات بيبول سوفت ''PeopleSoft'' لتخطيط موارد المؤسسات، بوصفها البرامجيات الجديدة للمنظمة. ويتبع البرنامج الإنمائي نهج ''المسار السريع'' لتنفيذ برامجيات بيبول سوفت ''PeopleSoft'' لتخطيط موارد المؤسسات، ويتوقع تنفيذ عدد من الوحدات الرئيسية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بما في ذلك دفتر الأستاذ العام؛ وحسابات الدفع؛ وحسابات القبض؛ والمشتريات؛ والخزانة؛ والأصول؛ والموارد البشرية (الموظفون المحليون). وستنفذ وحدات إضافية خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، بما في ذلك الموارد البشرية (الموظفون الدوليون)، والإدارة القائمة على الأنشطة، وسجل النتائج المتوازن. وعند اكتمال التنفيذ، ستوفر برامجيات بيبول سوفت ''PeopleSoft'' الدعم لجميع العمليات التجارية الرئيسية في البرنامج الإنمائي، بما في ذلك الإدارة القائمة على النتائج وإدارة المشاريع. وسيحسن النظام الرقابة الداخلية في ثلاثة جوانب. أولا، سيستحدث البرنامج ضوابط مدفوعة بالنظام على هذه العمليات. وثانيا، سيعزز البرنامج قدرة مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء وغيره من وحدات المقر على رصد عمليات المكاتب القطرية ومساءلة المديرين عن ضعف الأداء. وثالثا، يتوقع لعمليات إعادة تصميم الأعمال التجارية المصاحبة للبرنامج أن تسهم في تبسيط سياسات البرنامج الإنمائي وإجراءاته، مما سييسر الامتثال.

٤٩ - وخلال السنة، أسهم مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء في زيادة الوعي بالضوابط الداخلية بنشر الدليل الجديد لمراجعة حسابات المكاتب القطرية في موقعه على شبكة الإنترنت وتشجيع المكاتب على الاستفادة منه في التقييمات الذاتية؛ ومن خلال مشاركته في تيسير عقد حلقة عمل إقليمية بشأن إجراءات التنفيذ الوطنية. وستتمثل الخطوة التالية الرئيسية في إنشاء حلقات عمل تدوم لمدة يوم واحد، سينظمها المكتب في بداية كل عملية مراجعة حسابات، لمناقشة أهمية الضوابط الداخلية مع الموظفين والمساعدة في إيجاد الحلول للمسائل التي يثيرونها. ويأمل المكتب في البدء في تنظيم حلقات العمل هذه بنهاية عام ٢٠٠٣.

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، عُزز الوعي بالضوابط الداخلية عن طريق شبكة الممارسات الإدارية الجديدة. وهذه الشبكة عبارة عن منتدى إلكتروني به تحكم داخلي محسّن عن طريق تيسير عملية التماس التوجيه لحل المشاكل التنفيذية للموظفين في البرنامج الإنمائي بأسره. وفي عام ٢٠٠٢، استخدم الموظفون هذا المنتدى للحصول على التوجيه بشأن مسائل تتعلق بإدارة مخاطر النقد الأجنبي، وجداول مرتبات المستشارين الوطنيين، وإجراءات المعاملات المصرفية الإليكترونية.

٥١ - وفي عام ٢٠٠٢ بدأ البرنامج الإنمائي استعراضا شاملا لسياساته وإجراءاته. وهناك تسليم على نطاق واسع بأن العديد من المسائل التي كشفت عنها مراجعة الحسابات تنجم عن السياسات والإجراءات المعقدة وغير الواضحة والتي يصعب العثور عليها. وهذه الحالة نتيجة للتغير السريع الذي شهده البرنامج الإنمائي في السنوات الأخيرة والنزوع إلى استخدام البريد الإلكتروني في تنقيح السياسات والإجراءات بدلا من إدخال تغييرات على الكتيبات الإرشادية الأساسية. ولمعالجة هذه المشاكل وإعداد البرنامج الإنمائي لتنفيذ برنامج بيبول سوفت ''PeopleSoft''، أعلن البرنامج مؤخرا سياسة جديدة بشأن إدارة المضمون الإرشادي. والجوانب الرئيسية في هذه السياسة الجديدة تشمل نقل جميع الوثائق الموجودة إلى مركز إلكتروني واحد ووضع مخطط جديد لمسار العمل للموافقة على التغييرات في المضمون الإرشادي.

موجز الاستنتاجات في مجالات الموارد البشرية والمشتريات والبرامج والإدارة العامة والتشغيل الآلي للمكاتب

٥٢ - بوجه عام، توصلت عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية إلى أن الموارد البشرية تدار بأسلوب سليم. إلا أنه لا تزال هناك في بعض المكاتب، مشاكل متعلقة بإدارة اتفاقات الخدمة الخاصة وعقود الخدمات، بما في ذلك الافتقار إلى التعيين على أساس تنافسي، والدفع بدون تقييم الأداء، وعدم وجود الإجازة الطبية. وستعالج غالبية هذه المشاكل عن طريق إجراء تنقيحات شاملة لإطار سياسات التعاقد مع الأفراد، مما سيوفر للمكاتب القطرية مبادئ توجيهية أكثر وضوحا لمعالجة مجالات الخطر الرئيسية.

٥٣ - وكما لوحظ في السنوات السابقة، يفتقر البرنامج الإنمائي إلى نظام على مستوى المنظمة لتسجيل عقود الموظفين وحساب المرتبات. ونتيجة لذلك، يتعين حساب مدفوعات المرتبات يدويا، مما يؤدي إلى حدوث الأخطاء وتجاوز الضوابط. وبالإضافة إلى ذلك، واجه البرنامج الإنمائي صعوبة في الوفاء بواجبات الإبلاغ الإلزامية إلى منظومة الأمم المتحدة. وستعالج هذه المشاكل بتطبيق برنامج بيبول سوفت ''PeopleSoft'' اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وعلى نحو مماثل، سيعالج برنامج بيبول سوفت ''PeopleSoft'' ما لاحظته عمليات مراجعة الحسابات بشأن أوامر الشراء (مثل عدم إسناد الأرقام مسبقا)، وحالات الالتفاف على الضوابط الداخلية، مثل دفع أثمان السلع بدون توثيق إيصالات استلامها. وأخيرا، لاحظت عمليات المراجعة أن بعض المكاتب لا يحتفظ بسجلات منتظمة لأداء البائعين، مما يزيد خطر إعادة اختيار بائعين يتسمون بضعف الأداء. ومؤخرا أُدمجت في دليل مشتريات البرنامج الإنمائي مبادئ توجيهية لتقييم البائعين. وإضافة إلى ذلك، يجري تجهيز قاعدة بيانات لأداء البائعين في إطار تطبيق برنامج بيبول سوفت ''PeopleSoft''.

٥٤ - والعديد من المكاتب القطرية لم يطبق بعد بالكامل المفاهيم الجديدة المتعلقة بمسؤولي الالتزام والتحقق التي استحدثها البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٠. وعلى نحو مماثل، لا يقوم الكثير من المكاتب القطرية بتفويض السلطة على النحو الصحيح فيما يتعلق بإبرام العقود، بما في ذلك عقود البائعين، واتفاقات الخدمات الخاصة، وعقود الخدمات، وعقود الأنشطة المحدودة المدة. والمشاكل التي كشفت عنها عمليات مراجعة الحسابات شملت عدم الإبلاغ رسميا عن مهام مسؤولي الالتزام والتحقق، وتعيين موظفين غير ملائمين كمسؤولي التزام وتحقق، وعدم الإبلاغ كتابة عن تفويض السلطة، وعدم المتابعة لكفالة التنفيذ السليم للسلطات المفوضة. ولمعالجة هذه المشاكل، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يصدر توجيها تفصيليا للمكاتب القطرية على المستوى التنفيذي. وهنا أيضا، من المتوقع أن يحدث تطبيق برنامج بيبول سوفت ''PeopleSoft'' أثرا إيجابيا على إطار الرقابة الداخلية للبرنامج الإنمائي.

٥٥ - وفي أغلب الأحوال، تبين من عمليات مراجعة الحسابات أن المكاتب القطرية تقوم بعمليات شراء تنافسية. بيد أن مشاكل معزولة لوحظت في بعض المكاتب فيما يتعلق بالمشتريات التي تقل قيمتها عن ٣٠ ٠٠٠ دولار والموافقة بصورة غير سليمة على الإعفاء من الضوابط بالنسبة للمشتريات التي تقل قيمتها عن ١٠٠ ٠٠٠ دولار. ونجمت هذه المشاكل عن عدم فهم إجراءات البرنامج الإنمائي التي تتطلب القيام بعملية شراء تنافسية رسمية للمشتريات التي تقل قيمتها عن ٣٠ ٠٠٠ دولار رغم أن ذلك لا يقتضي قيام لجنة العقود المحلية بمراجعة العملية رسميا. وعلى نحو مماثل، لم تكن مكاتب عديدة تدري بأن جميع الإعفاءات من الشراء التنافسي للمشتريات التي تزيد قيمتها عن ٣٠ ٠٠٠ دولار يجب أن يوافق عليها رئيس موظفي المشتريات. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق برنامج بيبول سوفت ''PeopleSoft'' إلى تيسير قيام مكتب الدعم القانوني ودعم المشتريات برصد نشاط الشراء. إضافة إلى ذلك، عُزز مؤخرا الوعي بسياسة المشتريات باستحداث لجنة محلية جديدة، اعتبارا من ٤ آذار/مارس ٢٠٠٣، لتحل محل الهيئات القائمة المتمثلة في لجنة العقود المحلية ولجنة اتفاقات الخدمات الخاصة والمجلس المحلي لحصر الممتلكات. وأُبلغ موظفو البرنامج الإنمائي بصلاحيات هذه اللجنة الجديدة.

٥٦ - وكانت إدارة البرامج تتسق بوجه عام أيضا مع إجراءات البرنامج الإنمائي. وفي حين أن بعض المشاكل ظل قائما، مثل الصعوبة في الحصول على المعلومات من الوكالات المنفذة (بما في ذلك تقارير النفقات النهائية، وتقارير الجرد السنوي، والتقارير المالية ربع السنوية)، كانت هذه المشاكل أقل بالمقارنة بالسنوات السابقة. وسيساعد بعض وحدات برنامج بيبول سوفت ''PeopleSoft'' في معالجة هذه المشاكل، مثل وحدة جرد المشاريع التي ستيسر رقابة المقر على سجلات جرد المشاريع.

٥٧ - وفيما يتعلق بالتشغيل الآلي للمكاتب، تضمنت المسائل المتكررة عدم الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية خارج الموقع؛ واعتماد خطط الانتعاش من الكوارث غير مجربة أو عدم وجود تلك الخطط؛ وعدم تأمين الدخول إلى غرف الحواسيب المركزية. وفي حين أن هذه الملاحظات تكشف عن أخطار محتملة، فإنها لم يكن لها عموما أي أثر على عمليات المكاتب القطرية في عام ٢٠٠٢.

إدارة مكاتب المشاريع التي يقوم فيها البرنامج الإنمائي بتنفيذ المشاريع مباشرة

٥٨ - كما لوحظ في السنة الماضية، فإن المكاتب القطرية المعنية بتنفيذ المشاريع مباشرة سوف تستفيد من التوجيهات الإضافية الصادرة عن المنظمة بشأن مسائل من قبيل إنشاء حسابات مصرفية للمشاريع واستئجار مكاتب المشاريع. وفي حين أن البرنامج الإنمائي أعد مبادئ توجيهية للتنفيذ المباشر، ثمة حاجة لتنقيح تلك المبادئ التوجيهية لكي تعكس الدروس المستفادة والتغطية الكاملة للمسائل التنفيذية. وسيقوم البرنامج الإنمائي بتنقيح المبادئ التوجيهية كجزء من الاستعراض الأوسع نطاقا للمضمون الإرشادي.

المشاكل الناشئة عن زيادة الاعتماد على الموارد غير الأساسية

٥٩ - تطور البرنامج الإنمائي إلى منظمة تموَّل من عدد من المصادر - أي منظمة متعددة التمويل. وفي حين أن هناك فوائد عديدة لذلك، كشفت عمليات المراجعة الداخلية للحسابات عن عدد من المسائل الانتقالية التي يرد أدناه وصف موجز لأهمها.

٦٠ - أدى الاعتماد المتزايد على المصادر غير الأساسية إلى الضغط على النظم التقليدية للمنظمة، مما جعل من الصعب على البرنامج الإنمائي أن يرصد بدقة تكلفة عمليات المكاتب القطرية ومستويات الموارد البشرية المستخدمة وأنواعها؛ وأن يعد تقارير المانحين حيثما يكون للمانحين متطلبات مختلفة فيما يتعلق بالتقارير؛ وأن يبلغ عن المعلومات المالية بعملات غير الدولار. ويتوقع البرنامج أن يساعده تطبيق برنامج بيبول سوفت "PeopleSoft" في تلبية بعض هذه المتطلبات بصورة أفضل.

٦١ - وبالنظر إلى أن تدفقات الموارد من خارج الميزانية يصعب التنبؤ بها، يجب أن ترصد إدارة المكتب بدقة الحالة المالية للأنشطة الممولة من خارج الميزانية، وأن تقوم بزيادة تلك الأنشطة أو تخفيضها حسب التغيرات في مستوى الإيرادات المتأتية من خارج الميزانية. وفي حين أن الغالبية العظمى من المكاتب تحقق ذلك وتكفل عدم تجاوز الالتزامات للإيرادات المتاحة، فإن تقلب تدفقات الموارد من خارج الميزانية يؤدي إلى زيادة عدم التيقن فيما يتعلق بالموظفين ويزيد من صعوبة التخطيط الطويل الأجل.

٦٢ - ولاحظت عمليات المراجعة الداخلية للحسابات وجود حالات بادرت فيها المكاتب بأنشطة مشاريع بدون ورود مساهمة ولكن المانحين المعنيين تعهدوا فيها بتقديم دعم. وفي حين أن المجازفة محدودة فيما يتعلق بإمكانية تكبد البرنامج الإنمائي لخسارة مالية إذا لم يف هؤلاء المانحون بالتزاماتهم، ترى المكاتب المعنية أن توخي المرونة ضروري لتشجيع المانحين المعنيين على العمل مع البرنامج الإنمائي. ولتقليل احتمال حدوث خسارة مالية إلى الحد الأدنى، بدأ البرنامج الإنمائي إنشاء احتياطيات رسمية من الموارد غير الأساسية. وعلى سبيل المثال، أنشئ مؤخرا احتياطي من الموارد غير الأساسية للمشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي.

٦٣ - واسترداد تكاليف الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية ما زال يمثل مشكلة رئيسية. وفي حين أن البرنامج الإنمائي يدرك جيدا المبدأ القائل بأنه يجب عدم دعم الموارد غير الأساسية من الموارد الأساسية، فإن التنفيذ يظل رغم ذلك يتسم بالتعقيد نتيجة لعدم وجود أنظمة جيدة لتحديد التكاليف لكي يمكن بدقة تتبع تكلفة الأنشطة الممولة من الموارد الأساسية وتلك الممولة من الموارد غير الأساسية. فيحاول البرنامج الإنمائي منذ بعض الوقت تحديد سياسة جديدة لاسترداد التكاليف تحقق استردادا كافيا لتكلفة الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية وتحافظ في الوقت نفسه على معدلات استرداد التكاليف عند مستويات مقبولة لدى مانحي الموارد غير الأساسية. وتتمثل السياسة الحالية في ضرورة تخصيص نسبة من ثلاثة إلى خمسة في المائة من كل مساهمة من الموارد غير الأساسية لتغطية تكاليف الأنشطة ذات الصلة. بيد أن هذه السياسة لا تشمل استرداد التكاليف التي يتكبدها البرنامج الإنمائي في توفير الدعم لتنفيذ المشاريع الممولة من الموارد غير الأساسية. ونظرا لأن السياسة الحالية قد عفا عليها الزمن إلى حد ما ولا تشمل جميع جوانب استرداد التكاليف، فإن الصورة غير واضحة لدى العديد من المكاتب فيما يتعلق بالآلية المناسبة لاسترداد تكاليف أنشطتها الممولة من الموارد غير الأساسية. ويجري حاليا النظر في مشروع سياسة تعكس التعليقات التي وردت في تقرير وحدة التفتيش المشتركة الذي صدر مؤخرا بشأن استرداد التكاليف، ومن المتوقع الموافقة رسميا على السياسة في عام ٢٠٠٣.

٦٤ - والضغط لقبول ما يفرضه المانحون من شروط خاصة أصبح مسألة هامة بالنسبة للمنظمة. ومع أن البرنامج الإنمائي يشجع المانحين بشدة استخدام نماذجه الموحدة لتقاسم التكاليف والصناديق الاستئمانية، فإن المانحين يطلبون بصورة متزايدة الحصول على استثناءات. ويتفهم البرنامج الإنمائي الحاجة إلى هذه الاستثناءات ويعمل مع المانحين من أجل إيجاد حلول، بيد أن ذلك كثيرا ما يسفر عن تكاليف إضافية بالنسبة للبرنامج. وعلى سبيل المثال، يصر بعض المانحين على القيام بأنفسهم بإجراء التقييمات وعمليات مراجعة الحسابات بالنسبة لما يمولونه من أنشطة، وهذا يضع عبئا على المكاتب القطرية التي يتعين عليها أيضا أن

تجري التقييمات وعمليات مراجعة الحسابات التي تتطلبها سياسة البرنامج الإنمائي. علاوة على ذلك، ثمة اتفاق أبرم مؤخرا مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا تبيح لممثلي الصندوق العالمي إمكانية إجراء استعراضات لأنظمة الإدارة المالية للمكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي. إضافة إلى ذلك، وافقت المكاتب القطرية، في حالات قليلة، على طلبات المانحين باستخدام مستشار أو متعاقد معين بدون إخضاعه لعملية تنافسية.

واو – متابعة توصيات مراجعة الحسابات

٦٥ – يتطلب مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء من جميع المكاتب أن تقوم بانتظام بالإبلاغ عن حالة تنفيذ التوصيات. ويتحقق المكتب من هذه التقييمات الذاتية، في إطار عمله، خلال عملية مراجعة الحسابات التالية للمكتب. وبالنسبة للمكاتب التي يلاحظ فيها وجود قصور شديد في الأداء، يتحقق المكتب من أن التوصيات الرئيسية طُبقت خلال فترة زمنية معقولة، إما عن طريق عملية مراجعة حسابات لاحقة أو عن طريق إجراء استعراض مكتبي للوثائق الداعمة.

٦٦ – وفي عام ٢٠٠٠، استحدث مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أداة تقوم على شبكة الإنترنت، أُشير إليها باسم نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل، لتيسير تعقب تقارير وتوصيات مراجعة الحسابات ورصدها. واتسم الامتثال الأولي بالضعف، بيد أن التحسينات التي أدخلها المكتب مؤخرا في مجال تيسير الاستخدام والمتابعة أسفرت عن تحسين الامتثال: من أصل عمليات مراجعة الحسابات الـ ٤٠ للمكاتب القطرية التي جرت في عام ٢٠٠٢، استخدمت النظام ٣٢ عملية للإبلاغ عن حالة تنفيذ التوصيات.

زاي – تحليل تقارير مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ الوطني

٦٧ – تلقى مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء خلال عام ٢٠٠٢، ١ ٦٦٢ تقريرا عن مراجعة حسابات المشاريع فيما يتعلق بالنفقات الوطنية ونفقات المنظمات غير الحكومية لعام ٢٠٠١ واستعرض تلك التقارير. وقُيِّمت عملية مراجعة الحسابات لـ ١١٨ مكتبا قطريا ووُجهت رسائل توجز نتائج التقييم إلى الممثلين المقيمين مع إرسال نسخ منها إلى المكاتب الإقليمية ومكتب الأمين العام ومكتب المراقب المالي.

٦٨ – وقيَّم مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء عملية مراجعة الحسابات وفقا لستة معايير وحدد درجات تقدير هي: مرضٍ، ومرض نسبيا، وناقص، لكل معيار من تلك المعايير. وجُمعت الدرجات لتحديد التقدير الإجمالي. ومن بين المكاتب الـ ١١٨ التي قُيِّمت، لم يعتبر مستوى الأداء ناقصا إلا في تسع منها، عموما لأن تقارير مراجعة الحسابات قُدمت

في موعد متأخر جدا أو لأن المكتب لم يقدم خطة عمل لمتابعة استنتاجات مراجعة الحسابات للسنة السابقة. ويمثل ذلك تحسنا طفيفا عن السنة السابقة حينما قُيِّم أداء ١٢ مكتبا بأنه ناقص المستوى. والنفقات الكلية للمكاتب التسعة الناقصة المستوى بلغت ٧ ملايين دولار تقريبا (من جملة النفقات التي تبلغ ١,٥ بليون دولار تقريبا).

٦٩ - واستنادا إلى استعراض مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء لتقارير مراجعة حسابات المشاريع، أوجز المكتب الاستنتاجات الهامة التي أسفرت عنها مراجعة الحسابات حسب المشروع وحسب المكتب القطري. وأبلغت النتائج إلى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية للاطلاع والمتابعة. وتعلق معظم الاستنتاجات السلبية لمراجعة الحسابات بعدم وجود التعيين والشراء التنافسيين، وضعف حفظ السجلات، وعدم الامتثال لشروط الرصد الإلزامية.

٧٠ - وأشار أحد تقارير مراجعة الحسابات إلى وجود احتيال. وعملية الاحتيال، التي تعلقت بمبلغ جملته نحو ٠٠٠ ٤٥ دولار، ارتكبها محاسب المشروع بتزوير توقيع منسق المشروع على الشيكات. ووقت إجراء مراجعة الحسابات، كانت السلطات المحلية قد ألقت القبض بالفعل على محاسب المشروع.

حاء - ملفات التحقيق

٧١ - بلغ عدد الملفات المفتوحة في بداية السنة ٣٩ ملفا، أغلقت جميعها خلال عام ٢٠٠٢. وفُتح ٢٣ ملفا إضافيا خلال العام، أغلق مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أربعة منها بعد تحقيق قصير لم يتوصل إلى تحديد أي أساس للاتهام. ويرد أدناه موجز للملفات الـ ١٩ المتبقية:

(أ) خمسة ملفات تتعلق بقيام موظفين كبار بإساءة استعمال السلطة، و/أو سوء السلوك، و/أو سوء إدارة المشاريع، و/أو إساءة استخدام موارد البرنامج؛

(ب) ثمانية ملفات تتعلق بأنواع مختلفة من الاحتيال أو الشروع في الاحتيال، بما في ذلك الاحتيال المتعلق ببرنامج التأمين الصحي واستحقاق إعانة الإيجار؛

(ج) ملفان يتعلقان بالاحتيال في تأشيرة الدخول؛

(د) أربع ملفات تتعلق بمخالفات في الشراء أو التعاقد.

٧٢ - ومن الملفات الـ ١٩ الموصوفة أعلاه، كان هناك ١٢ ملفا مفتوحا في نهاية عام ٢٠٠٢.

المرفق الأول

مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء: التنظيم والموارد في عام ٢٠٠٢

٧٣ - ظل تنظيم الموارد ومستواها عموما في عام ٢٠٠٢ دون تغيير عن عام ٢٠٠١. ويرد في الجدول ٣ تفصيل للوظائف المأذون بها، حسب القسم.

الجدول ٣

الوظائف المأذون بها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

	المجموع	مدير	رؤساء	مراجعو حسابات	مساعدو مراجعي الحسابات	دعم
مكتب المدير	٣	١	–	–	–	٢
قسم المراجعة الداخلية للحسابات	٩	–	١	٥	٢	١
قسم الاستعراض والتحليل الإداريين	٥	–	١	٢	٢	–
مركز مراجعة الحسابات – ماليزيا	٤	–	١	٢	–	١
مركز مراجعة الحسابات – بنما	٤	–	١	٢	–	١
مركز مراجعة الحسابات – جنوب أفريقيا	٦	–	١	٣	١	١
المجموع الفرعي	**٣١**	**١**	**٥**	**١٤**	**٥**	**٦**
قسم مراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان	٦	–	١	٣	–	٢
مكتب مراجعة حسابات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٧	–	١	٥	–	١
المجموع	**٤٤**	**١**	**٧**	**٢٢**	**٥**	**٩**

٧٤ - ولم تكن هناك سوى وظيفتين، من وظائف مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، كلتاهما في قسم مراجعة حسابات مكتب خدمات المشاريع، شاغرتين في بداية العام. وشغلت الوظيفتان في أوائل عام ٢٠٠٢.

٧٥ - وكانت هناك ثلاث وظائف مراجعة حسابات في قسم المراجعة الداخلية للحسابات ووظيفة واحدة في مركز مراجعة الحسابات الإقليمي في ماليزيا ظلت شاغرة خلال معظم عام ٢٠٠٢. وتأجل التعيين في هذه الوظائف انتظارا لنتائج عملية إعادة تنظيم مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء. وبالإضافة إلى ذلك، اعتبارا من ١ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٢، شغرت خمس وظائف في مركز مراجعة الحسابات الإقليمي في أفريقيا بسبب نقل المركز من زمبابوي إلى جنوب أفريقيا. وظلت هذه الوظائف شاغرة حتى نهاية عام ٢٠٠٢.

٧٦ - وشغرت وظيفة رئيس قسم مراجعة الحسابات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتقاعد شاغل الوظيفة في آب/أغسطس ٢٠٠٢ وظلت شاغرة حتى نهاية العام.

٧٧ - وكما حدث في عام ٢٠٠١، عززت الموارد من موظفي مراجعة الحسابات خلال عام ٢٠٠٢، بموارد من شركات المحاسبة العامة في منطقتين (منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الدول العربية)، وبأفراد معينين بموجب عقود أنشطة محدودة المدة في المناطق الثلاث الأخرى. ومن بين الـ ١٢ شخصا المعينين بعقود الأنشطة المحدودة المدة، يوجد سبعة في المراكز الإقليمية لخدمات مراجعة الحسابات، وخمسة في المكتبين الفرعيين في سلوفاكيا وكوت ديفوار. ويقدم ١٠ من المعينين بعقود الأنشطة المحدودة المدة خدمات مراجعة الحسابات إلى كل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في حين يقدم اثنان منهم تلك الخدمات إلى البرنامج الإنمائي وحده.

٧٨ - وكما أشير إليه آنفا في هذا التقرير، ستحدث في عام ٢٠٠٣ تغييرات كبيرة في تنظيم مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء. وتشمل هذه التغييرات وقف استخدام شركات المحاسبة العامة لإجراء عمليات المراجعة الداخلية للحسابات، ونقل قسم مراجعة الحسابات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الصندوق. وكان قسم مراجعة الحسابات بالصندوق تحت إدارة مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، انضم القسم إلى شعبة خدمات الرقابة الجديدة في الصندوق ويشار إليه الآن بفرع خدمات مراجعة الحسابات.

المرفق الثاني

تعاريف درجات التقدير الموحدة لمراجعة الحسابات التي يستخدمها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء

تعريف الأداء

٧٩ - في سياق راجعة حسابات أداء العمليات، يشير الأداء إلى اتسام العمليات التي تجري تحت سيطرة الإدارة بالاقتصاد، والكفاءة، والفعالية. وتقيِّم مراجعة حسابات أداء العمليات مدى اكتساب الموارد واستخدامها مع إيلاء الاعتبار الواجب للاقتصاد والكفاءة، وما إذا كانت الإدارة قد أنشأت آليات للرصد والتقييم الدقيقين لما إذا كانت البرامج تحقق الأهداف المخططة. ولا تبلغ مراجعة حسابات أداء العمليات عن تحقيق النتائج.

٨٠ - ويشير الأداء أيضا إلى الطريقة التي تُجرى بها الأنشطة - أي، ما إذا كانت تجري وفقا لقيم البرنامج الإنمائي. وتشمل قيم البرنامج الإنمائي مفاهيم الحصافة والأمانة، فضلا عن الحاجة إلى المجازفة إلى حد مقبول.

التقدير	التعريف
مرضٍ	بوجه عام، كانت الضوابط موجودة لكفالة اتسام العمليات بالاقتصاد والكفاءة والفعالية، والاضطلاع بالأنشطة مع المراعاة الواجبة لقيم البرنامج الإنمائي. وأي نقاط ضعف لوحظت لم تكن هامة بحيث تخل بالأداء العام وبيئة المراقبة. ونطاق الإجراءات التصحيحية التي يتعين على الإدارة اتخاذها متوسط.
مرضٍ نسبيا	بالرغم من تطبيق أغلبية الضوابط الأساسية، حددت بعض نقاط الضعف الهامة. وعلى الإدارة أن تتخذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.
ناقص	تبين وجود نقاط ضعف في إجراءات المراقبة على نطاق واسع أو كانت نقاط الضعف هامة بحيث تؤثر سلبا على الأداء. ويلزم أن تتخذ الإدارة إجراءات تصحيحية فورا لتحسين بيئة المراقبة.